للعصر ولا ان من تاخر حتى يصلي العصر بمنى اخر ايام التشريق يكبر ولا ان من لم يكن بمنى او
يصلي النافلة لا يكبر لان التعليل بذلك انما هو جري على الغالب بالسنة للتخديد بالظهر
والصبح اذ الغالب بل والافضل الرمي بعد الفجر فاول صلاة بعدة الظهر ونفر من يمكث بمنى
عقب الزوال تاخر صلاته هي الصبح وعلى الاصل بالسنة لذكر بمنى والمكتوبة لانها الاصل
وتكبير الحاج اذا كان في غير منى او عقب النافلة تابع لما ذكر ودليل التخديد بالظهر والصبح
ما اخرجه الطبراني انه صلى الله عليه وسلم كبر في ايام التشريق من صلاة الظهر يوم النحر
حتى خرج من منى وفيه ضعيف لكن وثقه بن حبان وقوله وفي نسخة عقيب بالباء لغة ضعيفة والكل
عقب بلا باء قوله واما غير الحاج الي اخره المعتمد في الروضة عن المحققين ما قال هنا انه الاقوى
قال لخبر رواه الحاكم وصحح اسناده واعترض بان البيهقي ضعفه والذهبي قال انه واه ولنسي
التكبير عقب الصلاة تذكره وان طال الفصل كما في الروضة وظاهره انه لا فرق بين خروج
الوقت وعدمه لكن علله بعضهم بما يقتضي التقييد بعدم خروجه قال الامام وهذا في تكبير
يجعله شعاره والا فلو استغرق عمره بالتكبير كان حسنا وقوله من صلاة الصبح يوم عرفة
الي ان يصلوا العصر من اخر ايام التشريق صريح في ان ابتداء التكبير لا يدخل بالفجر بل بالفراغ من صلاة
الصبح وفي انتهائه لا يستمر الخ للغروب من اخر هنا بل للفراغ من صلاة العصر وحينئذ فيختلف
وقت الابتداء والانتهاء باختلاف احوال المصلين وكلام غيره مصرح بذلك ايضا فهو المطلوب
كما بينته في شرح الارشاد قوله خلافا لغرايض منها المتدورة قوله بيني للامام ان يخطب هذا
اليوم بعد صلاة الظهر هذا ما اتفق عليه الشافعي والاصحاب لكنه مشكل لان الاحاديث صريحة
بانها كانت ضحوة يوم النحر لا بعد الظهر منها رواية ابي داود بسند رجاله ثقات رايته رسول
الله صلى الله عليه وسلم يخطب بمنى حتى ارتفع الضحى على بغلة شهباء واجاب عنه المصنف بان
رواية بن عباس في الصحيح تدل على ان ذلك كان بعد الزوال اذ فيها ان بعض الصحابة قال
رميت بعد ما امسيت والمساء يطلق على ما بعد الزوال اي فقد منه هذا لانها اصح واشهر
والسياقي يا تدوح في طبقات بن سعد عن عمرو بن يثربي بتحتية مفتوحة فمثلثة ساكنة فراء
مكسورة فموحدة فياء النسب انه حفظ خطبته صلى الله عليه وسلم الغد يوم النحر بعد
الظهر وهو على ناقته القصواء وكان يحكيها بطولها وكان بعضهم جمع بين الحديثين بان
قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبتين يوم النحر في وقتين قال ابن جماعة



ان اورد احاديث وهو مقتضى هذه الاحاديث قوله بيانهن الافصح بيانها قوله من اجل
قول الناس الخ اخره تسميته العمرة حجا اصغر ورد عنه صلى الله عليه وسلم فكان ينبغي اضافة
ذلك اليه قوله لان الناس ينتابون الي اخره قيل ولا شراق نهارها بنور الشمس وليلها
بنور القمر قوله فان تركه ولو نسيانا كما في المجموع وقياسه ان الجهل هنا كالنسيان قوله
وان تركه ليلة فالاصح انه يجبر هما بدم من طعام الي اخره ظاهره تعين المدني الليلة حتى لو
اراد جبرهما بدم كامل مكيين ويجعل الاجزاء الدم اذا اجزاه في الليالي الثلاث فاولى في بعضها
والمد انما وجب رفقا ومسامحة لتعسر تبعيض الدم كما هو باقي بل هذه العلة ظاهرة في اجزاء
الدم الكامل لاقتضاء بها ان ثلث الدم هو الواجب اصالة وحينئذ فليجز الدم الكامل اولي وكذا
يقال في حلق شعره ونحوها وترك الحصاة كترك الليلة فيما ذكره وما يذكره هذا في القادر اما
العاجز فعنده اضطراب طويل بين المتاخرين والذي يتجه لي منه ان يقال سيأتي ان دم ترك
الرمي او المبيت كدم التمتع في كونه مرتبا مقدرا بصوم عشرة ايام ثلاثة في الحج وسبعة اذا
رجع وكان قياس هذا ان لا يجوز اخراج الدم في الليلة لانه ليس من الدم ولا من الصوم ولا
واجب غيرهما اذ دم التمتع لا اطعام فيه وقد يجاب بان دم التمتع الذي هو الاصل طالما تبعوه
وجوب بعضها بل كان فيه الاطعام وصوم واما ما الحق به فيتصور فيه ذلك وتبعيض الدم
عسر وكان التبعيض الصوم اذ يلزم تكميل المتكسر فانتقل لجنس اخر اخف منهما فتنبه للسهولة
والبراءة علمت ذلك فالقياس تنزيل هذا الدم منزلة ما ناب عنه وهو ثلث الدم في كونه مرتبا
فلا يجوز للقادر على اخراجه العدول لثلث الصوم بخلاف العاجز فيصوم اربعة ايام لانها
ثلث العشرة التي هي بدل الدم اصالة مع جبر المتكسر لكن تلك العشرة منها ثلاثة في الحج
وسبعة اذا رجع فيصوم ثلاثة اعشار الاربعة في الحج اي قبل رجوعه لانها انما وجبت
بعد انقضاء حجه وسبعة اعشارها اذا رجع فيها لمجموع عشرة وعشر اليوم والموخر يوما من
وثمانية اعشار يوم فيكمل يوما من ويوخر ثلاثة اخرها في الروضة اي على ضعيف فيما
لو استاجر واحدا يعتمر عن احدهما ويحج عن الاخر واذا لم يجد في التمتع فتمتع فالدم عليهما
نصفين فاذا عجز اصام كل خمسة بما فيها بنسبة الثلاثة والسبعة مع تكميل المتكسر
فيصير على كل ستة لان ثلاثة اعشار الخمسة يوما وسبعة اعشارها اربعة بتكميل المتكسر
بسهم لا يقال الانكسار في صومهما لما تعين المتتابع نوزيعه ما ذكر من جبر المتكسر واما هنا فانت